ومتواتر من اجل تعميم اتفاقية كامب ديفيد ونقلها الى الجبهات العربية الأخرى، واخذ يقدم نفسه كدعامة من اهم الدعائم التي يعتمد عليها هذا الحلف في تنفيذ سياساته ومخططاته المعادية لشعوب امتنا العربية في استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي وطموحها للوحدة القومية الديمقراطية. ففتحت مصر بذلك امام التواجد الاميركي وقواعده العسكرية، ومنحت كافة التسهيلات اللازمة لقوات «الغزو السريع»، المهيأة، اصلا، للتدخل ضد الأنظمة العربية والافريقية الوطنية والتقدمية، وقمع حركات التحرر والحركات الشعبية الناهضة في هذه البلدان، والبدء في زج الجيش المصري في مغامرات عسكرية، خدمة لهذا المخطط، وبالتوازي تدهور وضع الجيش المصري حتى بات من الدرجة الخامسة قياسا بجيش العدو الاسرائيلي، وبهذا تم شله عن اي دور وطني ضد تهديدات العدو بالعودة الى احتلال سيناء، فالخطر على مصر كان دائماً من الشرق (سيناء)، فضلا عن كسر اي دور في جانب الأرض والحقوق العربية الأخرى، في الوقت الذي يعقد فيه هذا النظام اتفاقية صلح ثنائية منفردة مع العدو القومي لمصر والأمة العربيةوالذي ما زال يحتل اجزاء من الأراضي المصرية حتى بعد ٢٥ نيسان (ابريل) (بقاء جميع المؤسسات الاسرائيلية في شريط طابا الساحلي) والأراضي العربية، ناهيك عن كامل الأراضي الفلسطينية، ويعمل على طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ويتنكر لحقوقه الوطنية.

العلاقة المصرية ــ الاسرائيلية

يتابع نظام مبارك خطوات التطبيع مع العدو الاسرائيلي بوتيرة بارزة، للالتزامات التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، وبالغ مبارك في التأكيد على حرصه الشديد على الالتزام الكامل بكافة شروط التسوية مع اسرائيل. وكان دقيقا حين قال: «ان اغتيال الرئيس السادات لن يؤدي الى تغيير سياسة مصر، ولكن قد يكون هناك اختلاف في الأسلوب». ولهذا فقد حاول مبارك في سياق علاقاته الدولية ان يبدو اكثر مرونة في العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، وترك الباب مفتوحا امام عودة بضع عشرات من الخبراء الاقتصاديين السوفيات الى مصر، للمساهمة في معالجة الوضع الاقتصادي المنهار، محاولا بذلك الايحاء برغبة نظامه في عودة العلاقات مع السوفيات... (في حدود علاقة مصر مع الدانمارك مثلاً على حد تعبير مبارك لأحزاب المعارضة) وهي محاولة لتلطيف سياسة العداء للسوفيات التي انتهجها السادات خدمة للسياسة الاميركية، وهي تهدف في الجوهر الى توفير اجواء افضل تخدم عودة نظامه الى الصف العربي، وفي الوقت ذاته تابع سياسة سلفه السادات في تحويل اعتماد الجيش المصري على الأسلحة الغربية وبخاصة الاميركية منها، والتي حرصت على ان تجعل من هذه المسألة مدخلا لاضعاف الجيش المصري، وتحويله بالتالي الى جيش من الدرجة الخامسة بالقياس للجيش الاسرائيلي، انسجاما مع توجهات الادارة الاميركية التي ــ وان كانت تحرص على ان يمتلك من القوة ما يفي بالحفاظ على امن النظام والمساهمة في تهديد الدول العربية الوطنية والتقدمية، واسناد الأنظمة الرجعية والعميلة في المنطقة وافريقيا ــ تحرص، في الوقت ذاته، على الا يشكل اي تهديد عملي للجيش الاسرائيلي